PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Amwal**
DATE:	**5-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**15,000**
TITLE :	**Ministry of Petroleum Calls for Amendments to EGP 10 billion Loan Conditions**
PAGE:	**11**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

«البترول» تطلب تعديل شروط اقتراض 10 مليارات جنيه

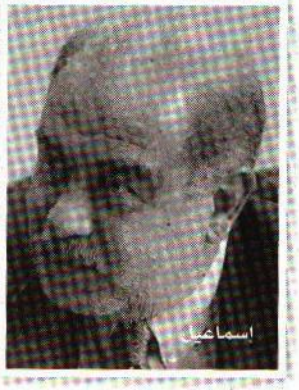

طلبت الهيئة العامة للبترول، من البنوك إعادة النظر في الشروط والضوابط التي تضمنها عرض تدبير سيولة بـ١٠ مليارات جنيه، يتم الاعتماد عليها في فض جانب من الاشتباكات المالية مع الشركة القابضة للكهرباء، والتي نشأت نتيجة تراكم مديونيات خاصة بتوريد منتجات بترولية مدعمة لصالح شركات الكهرباء التابعة للقابضة. وكانت الهيئة العامة للبترول قد تلقت عرضا تمويليا من كونسيرتيوم، يضم بنوك «الأهلي، مصر، القاهرة، العربي الأفريقي، قطر الوطني، التجاري الدولي، عودة، الأهلي المتحد، العربي، وأبو ظبي الوطني»، تضمن توفير سيولة بقيمة ١٠ مليارات جنيه يمكن زيادتها إلى ١٥ مليارا لفض الاشتباكات المشار اليها.

وقالت مصادر مطلعة إن العرض التمويلي لقي استحسان الهيئة العامة للبترول، لكنها طلبت تعديل الشرط المتعلق بحق البنوك في الرجوع عليها إذا ما تعثرت القابضة لكهرباء مصر في سداد بعض الأقساط، كما أبلغت البنوك رفض وزارة المالية تقديم ضمانة للتمويل.

وتقوم آلية هذا النوع من التمويلات على صرف القرض دفعة واحدة إلى الهيئة العامة للبترول، على أن تتولي الشركة القابضة للكهرباء السداد خصما من مستحقات البترول، بالإضافة إلى دفع سعر خصم ثابت يتم الإتفاق عليه، وأجرت البنوك عمليتين تمويليتين وفق هذه الآلية لصالح قطاع البترول عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣ بقيمة مجمعة ٣,٤٤ مليار جنيه.

وأضافت المصادر، أن البنوك تراجع موقف المشاركة في القرض في ضوء طلبات التعديل التي قدمتها الهيئة العامة للبترول، على أن يتم تقديم عرضا تمويليا جديدا في أقرب وقت، بعد طلب الهيئة سرعة موافاتها بالرد.

كان العرض التمويلي السابق يشمل إمكانية السداد على ٣ آجال زمنية «٥ و٦ و٧» سنوات، على أن تتولي هيئة البترول بالإتفاق مع القابضة للكهرباء، إختيار الأجل الزمني المناسب.

يشار إلى أن إجمالي مستحقات البترول لدى وزارة الكهرباء مع نهاية عام ٢٠١٤، قد بلغ حوالي ٤٤ مليار جنيه، عبارة عن قيمة مسحوبات الوقود من الغاز الطبيعي والمازوت والسولار، بالإضافة إلى حوالي ٣٦ مليار جنيه، تتحملها وزارة المالية نيابة عن الكهرباء وفقا للاتفاق الثلاثي بين المالية والكهرباء والبترول.

ويصل إجمالي قيمة مسحوبات قطاع الكهرباء من الوقود شهريا، ما يتراوح بين ٣,٦ و٣,٩ مليار جنيه، وتقوم وزارة المالية بسداد ٥٠٪ من قيمة الفاتورة الشهرية نيابة عن وزارة الكهرباء.

وقالت المصادر إن الهيئة العامة للبترول قد تستخدم القرض في سداد شريحة جديدة من ديون شركات البترول الأجنبية.

كان وزير البترول شريف إسماعيل، قد أعلن نهاية العام الماضي سداد ١,٢ مليار دولار مستحقات الشركاء الأجانب، لينخفض إجمالي المستحقات المتراكمة إلى ٣,١ مليار دولار.

وأشار الوزير إلى أن قطاع البترول سبق وأن سدد دفعتين الأولى بقيمة ١,٥ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٣، والثانية بقيمة ١,٤ مليار دولار في أكتوبر الماضي.

وكانت البنوك قد انتهت مؤخرا من توقيع قرضين بقيمة ٣ مليارات جنيه، لصالح شركة الوجه القبلي لإنتاج الكهرباء بمشاركة بنوك الأهلي المصرى، ومصر، والعربي الافريقي، والتجاري الدولي، وفيصل، وقطر الوطني، كما حصلت الهيئة العامة للبترول مؤخرا على قرض بقيمة ١,٥ مليار دولار، من تحالف مصرفي يضم بنوك الأهلي المصري وأبوظبي الوطني وإتش إس بي سي لسداد جزء من مستحقات الشركاء الأجانب لدى الهيئة.